بالفرض بغير عول ولا عود وليست بزوجة وبانيهما في
زوج وابوين فهي من ستة الزوج النصف ثلاثة والام
ثلث ما بقي سهم وما بقي وهو سهمان للاب وتسمى عائلة
الفريضتان بالغراوين لانه لاجل ما عرت فيه ما فانها تأخذ
الثلث لفظا لا معنى وهذا مذهب الجمهور وقال ابن
عباس تأخذ الثلث من رأس المال فجعل الاولى من
اثنى عشر والثانية من ستة وسمتا الخلدتين قوله
تعالى ووريثه ابواه فلامه الثلث فابن عباس يراعي
الاية متعلقة عليهما والجمهور يحملون الاية على ما اذا
كان جميع ما خلفه الميت لابوين فقط وهم ان ويأتي
مذكور في الاصل وبها اي بالمسألة في غير ذلك اي
في غير الفريضتين الغراوين الثلث كاملا الا ما تقتضيه
العول وهو الزيادة في العروض وذلك ان يجتمع في
الفريضتين فروض لا تقبلها جملة المال ولم يمكن اسقاط
بعضها من غير حاجب ولا تخصيص بعض ذوي
الفروض بالنقص فتزيد في الفريضة سهام حتى
يتوزع النقص على الجميع لحاق اصحاب الفروض هم
باصحاب الديون فسمي ذلك عولا سمي بذلك المسألة
المنبرية فان اصلها من اربعة وعشرين وتعول بثمنها
الى سبعة

اي سبعة وعشرين وهي زوجة وابوان وابنتان
للبنتان الثلثان ولكل واحد من الابوين السدس
وللزوجة الثمن فاخذ مخرج فروض الابوين فاكتفينا
بواحد وهو من ستة وتدرج فيه فرض البنتين
واتفق فرض الزوجة مع مخرج السدس بالنصف فضرب
ثلاثة في ثمانية يحصل اربعة وعشرون للبنتين
ثلثاها ستة عشر وللاب سدسها اربعة وللام كذلك
اربعة صار فلد اربعة وعشرون فاحتجنا الى فرض
الزوجة فعولنا بقدمتها ثلاثة اسهم فصارت الى
سبعة وعشرين وسميت هذه المسألة منبرية لان
عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب
فقال على الارجال صار عمها تشقشق وشام ابو بريدة
الام الثالثة بقوله الا ان يكون للميت ولد او ولد
ابن او اثنان من الاخوة ما كان فلها السدس جبلة
ما ذكره من حجب الام من الثلث الى السدس بالاثنين
من الاخوة وهو مذهب الائمة الا ابن عباس رضي الله
عنهما فانه لا يحجبها الا بثلاثة من الاخوة فصاعدا
مستدلا بقوله فان كان له اخوة فلامه السدس
ومسئلة الخلاف في اقل الجمع فالذي قاله مالك في الموطا

قوله الارجال اي ميت عصبته رجال اه